تداخلت مشكلاته العلمية بالسياسية والحزبية

التعليم الجامعي..
ارتفاع في الكم وتراجع في الكيف

• رغم أن التعليم الجامعي شهد تطوراً كمياً خلال العقود الماضية ،إلا انه في المقابل شهد تدهوراً في الكيف الأمر الذي أدى إلى نشوء اختلالات عديدة وتزايد الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل ،كما تفاقمت أوضاع الجامعات منذ ثورات الربيع بسبب تداخل السياسية بالعلم ما أدى إلى تزايد الاعتصامات من جهة وتفاقم الخلافات بين أعضاء هيئة التدريس وقيادات الجامعات وبينهم جميعا وبين الطلاب من جهة أخرى .والسؤال متى تنأى الجامعات اليمنية عن الحزبية وتتفرغ لأداء رسالتها العلمية باعتبارها صرحاً علمياً شامخاً ؟وهل آن الأوان لإبعاد هذا الصرح العلمي عن السياسة ؟

مؤشرات الإلتحاق

ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي من نحو (200853) ملتحقاً في 05/2006م ,إلى نحو (267452) ملتحقاً في 10/2011م بنسبة زيادة قدرها (33.2%).ويمكن تجزئة تحليل بيانات الملتحقين وفقا لكل من النوع ومجال التخصص وملكية الجامعة (حكومية، خاصة), بين عامي 05/2006م و10/2011م على النحو التالي:

أ.الملتحقون بحسب النوع:

بحسب تقرير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم فقد ارتفع عدد الملتحقون الإناث من نحو (54631) ملتحقة يوازي (27.2%) من إجمالي الملتحقين في 05/2006م, إلى نحو (80012) ملتحقة يوازي (29.9%) في 10/2011م, غير أن الحصة النسبية للملتحقات الإناث قد ارتفعت, بينما انخفضت الحصة النسبية للملتحقين الذكور من (72.8%) إلى (70.1%) بين العامين ذاتهما, ويُشير ذلك إلى أن معدل النمو في عدد الملتحقات الإناث أكبر من معدل النمو في عدد الملتحقين الذكور خلال العامين.

ب.الملتحقون وفقاً لمجال التخصص:

يتوزع الملتحقون في الجامعات كافة بين عامي 05/2006 و10/2011, على مجالات التخصص الرئيسة الثلاثة, على النحو الآتي:

- مجال كلية التربية: بلغ عدد الملتحقين في 10/2011, نحو (70068) ملتحقاً, بانخفاض بلغ نحو (3324) ملتحقاً وبنسبة انخفاض بلغت نحو (4.5%) عن عام 05/2006م, مما يشير إلى انخفاض الحصة النسبية للملتحقين بكلية التربية, من نحو (36.5%) في 05/2006, إلى (26.2%) في 10/2011. ومصدر الانخفاض هو انخفاض الملتحقين الذكور بنحو (8074) طالبا بينما ارتفع عدد الملتحقات الإناث بنحو (4750) طالبة، وهو ما يشير إلى ارتفاع فرص التحاق الإناث بكلية التربية وتراجعها بالنسبة للذكور، فضلاً عن تراجع رغبة الذكور في الالتحاق بكلية التربية لاسيما مع تراكم أعداد كبيرة من متخرجيها ضمن المسجلين في وزارة الخدمة المدنية والتأمينات للحصول على وظائف.

- مجال التخصصات الإنسانية: بلغ عدد الملتحقين بالكليات الإنسانية, نحو (129159) ملتحقاً في 10/2011م, بزيادة بلغت نحو (40286) ملتحقاً عن 05/2006م, وبنسبة زيادة بلغت نحو (45.3%)، مما أدى إلى ارتفاع الحصة النسبية للملتحقين بالكليات الإنسانية, من نحو (44.2%) إلى (48.3%) بين العامين. وتتوزع الزيادة في عدد الملتحقين بين الذكور بنحو (38.5%) والإناث بنحو (67.1%).

- مجال التخصصات التطبيقية: بلغ عدد الملتحقين بالكليات التطبيقية, نحو (63328) ملتحقاً, بزيادة بلغت نحو (25068) ملتحقاً عن 05/2006م, وبنسبة زيادة بلغت نحو (65.5%), مما يشير إلى ارتفاع الحصة النسبية للملتحقين في الكليات التطبيقية من نحو (19%) في 05/2006م, إلى (23.7%) في 10/2011م. غير أن الحصة النسبية للإناث في هذه التخصصات انخفضت من (28.2%) إلى (25.3%) بين العامين لصالح الذكور وبنسبة انخفاض بلغت نحو (2.88%), ويعود ذلك كما يُعتقد, إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذاتها التي تدفع باتجاه ارتفاع عدد الملتحقين الذكور.

وطالما أن التحليل يتعلق بالملتحقين وفقاً لمجال التخصص, فيُشار إلى أن هناك (14) قسماً علمياً في كليات التربية والآداب والفنون, لا يتجاوز عدد الملتحقين بكل منها في المستويات الدراسية الأربعة نحو (50) طالباً فقط ومنها تخصصات الفلسفة والتاريخ والجغرافيا وبعض تخصصات الإعلام والفنون, كما أن هناك (27) قسماً علمياً في الكليات التطبيقية, يقل عدد الملتحقين في كل منها عن (40) طالباً في المستويات الدراسية الأربعة ومنها معظم تخصصات كلية الزراعة وتخصصات كلية العلوم البحرية, بل أن عدد أعضاء هيئة التدريس في أحد الأقسام أكثر من عدد الملتحقين فيه، ويُعد ذلك أحد الأدلة الواضحة على عدم وجود الحد الأدنى من مستوى التخطيط للقبول والالتحاق في الجامعات, كما يُشير أيضاً إلى عدم اكتراث الجامعات وكلياتها للموازنة بين المنافع والتكاليف من نشاط الكلية أو القسم العلمي, ومن ثم عدم الاكتراث لأي مستوى تتجاوز فيه التكاليف كثيراً المنافع من نشاط القسم العلمي أو الكلية.

-3 مؤشرات الملتحقين بالجامعات الحكومية بحسب نظام القبول:

يُقصد بنظام القبول عدد من القواعد والتعليمات التي تحدد للجامعات الحكومية, شروط قبول الطلاب وضوابطه, وفقاً لعددٍ من الحالات هي: القبول وفقاً للنظام العام (العادي), والقبول وفقاً للنظام الموازي, والقبول وفقاً للنفقة الخاصة, والقبول وفقاً لنظام التعليم عن بعد.

ويشير التقرير إلى

أن عدد الملتحقين في الجامعات الحكومية ارتفع بين عامي 06/2007م و10/2011م بنحو (17145) ملتحقاً, بنسبة زيادة بلغت (9.1%) عن 06/2007م وبمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (2.2%), في حين بلغ معدل النمو السنوي للنظام الموازي (13.1%), بينما بلغ في نظام النفقة الخاصة (15.5%) وفي نظام التعليم عن بعد وصل هذا المعدل إلى (18.2%) خلال الخمس السنوات الماضية, بينما لم يتجاوز معدل النمو السنوي في النظام العام (0.1%) خلال نفس الفترة.

ويعني ذلك بعبارة أخرى, أن نسبة الملتحقين وفقاً للنظام العام, قد انخفضت من نحو (85.5%) من إجمالي الملتحقين في العام 06/2007م, إلى نحو (78.6%) في العام 10/2011م, مقابل ارتفاع نسبة الملتحقين في نُظم القبول الأخرى لاسيما نظامي الموازي والنفقة الخاصة والتعليم عن بعد من نحو (14.5%) إلى (21.4%) بين العامين ذاتهما. ويُستدل من تلك المؤشرات, إلى تشدد الجامعات الحكومية غالباً في نظام القبول وفقاً للنظام العام, وتساهلها في تطبيق شروط القبول وضوابطه في بقية النظم الأخرى الموازي والنفقة الخاصة والتعليم عن بعد, بغرض زيادة إيراداتها الذاتية, وهو أمرٌ تؤيده الملاحظات الظاهرة في عملية القبول سنوياً, على الرغم من أنه لا يتم إنفاق تلك الإيرادات على نحو يتسم بالكفاءة والشفافية بما يخفف العبء على الموازنة العامة للدولة ويُسهم في توفير مستلزمات عملية التعليم الجامعي. ويتضمن إصدار العام السابق من مؤشرات التعليم للعام 09/2010م تحليلاً مُفصلاً نسبياً عن هذا الموضوع.

وفضلاً عن ذلك, يمكن أن يستفاد من مؤشرات أعداد الملتحقين في الجامعات الحكومية والخاصة, للاستنتاج بأن هناك ما يزيد عن (105) آلاف ملتحق في التعليم الجامعي, يتحملون معظم الأعباء المالية للدراسة, وهم يمثلون الملتحقين في نظم القبول الأخرى (الموازي والنفقة الخاصة والتعليم عن بعد) في الجامعات الحكومية والملتحقين في الجامعات الخاصة, وبنسبة تبلغ (39.5%) من إجمالي الملتحقين في الجامعات كافة, وهذه النسبة مرشحة للارتفاع في السنوات المقبلة. ويمكن الاستنتاج من ذلك, أن نظام التعليم الجامعي في اليمن يتجه قدماً ليكون أكثر تحيزاً للأغنياء ومرتفعي الدخل وضد الفقراء ومحدودي الدخل، ما لم تتخذ سياسات مناسبة لتجنب ذلك.

مؤشرات

• 31 جامعة منها 9 جامعات حكومية و22 جامعة خاصة

• 193 كلية منها 112 كلية حكومية و81 كلية في الجامعات الخاصة.

• بعض أعضاء هيئة التدريس لا يؤدون واجباتهم كما يجب.. ويوزعون جهدهم على عدة أعمال

• غياب المشاركة في اتخاذ القرار وتجاوز مجلس الجامعات وانعدام الشفافية في التصرف بالموارد وعدم توفر المكتبات والمعامل.. أوجد بيئة غير ملائمة للتعليم والبحث العلمي

• (62) ألف طالباً إجمالي المقبولين في الجامعات (2010 - 2011م) منهم (48) ألفاً في الحكومية و(15) ألفاً في الخاصة

• ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس، وهم أساتذة الجامعات الحائزون على درجة الدكتوراه في الدرجات العلمية الثلاث (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) من نحو (3250) عضواً عام 05/2006م إلى نحو (4005) أعضاء في العام 10/2011، كما انخفض عدد أعضاء هيئة التدريس غير اليمنيين إلى (486) عضواً شكلوا ما نسبته (12.1%) من الاجمالي في 10/2011م.

• ارتفع الانفاق العام على التعليم العالي والبحث العلمي، من نحو (29.2) مليار ريال يوازي (16.9%) من الانفاق العام على قطاع التعليم والتدريب، إلى نحو (58.1) مليار ريال يوازي (17.1%) من الانفاق على قطاع التعليم والتدريب في العام 2011م، وبمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نحو (12.8%) خلال المدة 2005-2011م.

المناهج التعليمية..
مصانع لإنتاج البطالة

>اكتشف مروان الحمادي أن رأسه مفرغ تماماً بعد اجتيازه ثلاث سنوات كطالب في كلية العلوم بجامعة صنعاء وهو ما دفعه للتوجه لسوق العمل وكان محظوظاً لحصوله على فرصة وظيفية في إحدى شركات القطاع الخاص.

وجدنا مروان الأسبوع الماضي يستعد لتأدية امتحان إحدى المواد التعليمية مع بدء الاختبارات بجامعة صنعاء مطلع الأسبوع، حيث عاد لاستكمال دراسته التي توقف عنها في السنة الثالثة.

وجد هذا الشاب في سوق العمل في ظرف وجيز ما لم يجده في أرقى مؤسسة تعليمية يمنية طوال ثلاث سنوات، لأن ما يدرس في هذه الجامعات سواء العامة أو الخاصة لايمت بصلة لاحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، ولهذا يوضع الطالب في ورطة حقيقية بعد تخرجة واتجاهه للبحث عن وظيفة وفرصة عمل.

تحقيق/ محمد راجح

يقول مروان إن ما تعلمه في ثلاث سنوات كان في واد والمهام التي تتطلبها عمله الذي حصل عليه ويرتبط بتخصصه الدراسي في واد آخر وكل ما تلقاه من المنهج الذي درسة عبارة عن كلام ملازم نظري بنمط تقليدي مترديي مهمته فقط صناعة البطالة.

ما قاله هذا الشاب كلام عميق يجب التوقف عنده كثيراً ودراسته والأخذ به حيث يقول: البطالة التي دوخت البلاد والعباد في البحث عن أسبابها والحلول المناسبة لمواجهتها ولم يعرف أحد أنها تصنع هنا في مناهجنا التعليمية.

يرى الدكتور أحمد الماوري أستاذ الإدارة الحديثة بجامعة صنعاء ضرورة عمل مسح وتحليل لواقع ظاهرة البطالة وتوفير معلومات دقيقة عن حجم الظاهرة وخصائص القوى غير العاملة ونوعية المهارات المطلوبة لها لتأهيلها لسوق العمل، وأن يتم عمل قاعدة بيانات حديثة ومتجددة باستمرار تعنى بهذا المجال.

ويشير إلى عدم التنسيق بين المؤسسات المعنية بالتعليم والأخرى المعنية بسوق العمل مما أدى إلى زيادة عدد مخرجات التعليم التي لا تتناسب مع احتياجات السوق الفعلية.

بالإضافة إلى الطبيعة التقليدية في البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي اليمنية التي تركز على الجوانب النظرية وتفتقر إلى الجوانب التطبيقية، كما أنها تركز على الكم دون الكيف، مما أوجد مخرجات كبيرة العدد لا تتوفر لديها المهارات المطلوبة لسوق العمل.

ويرى الدكتور الماوري ضرورة أن يكون هناك تنسيق فعال بين الجهات التعليمية والجهات المعنية بالتخطيط وبسوق العمل، بحيث يتم تحديد المهارات والتخصصات المطلوبة لسوق العمل والعمل على تلبيتها في مخرجات المؤسسات التعليمية، والحد من المخرجات غير المطلوبة في سوق العمل.

ويقول: لا بد من أن تتم مراجعة البرامج التعليمية في المؤسسات التعليمية وأن تخضع لرقابة صارمة من جهات الاشراف، كما يتم تطويرها باستمرار بحيث تركز على النوع أكثر من الكم، كما تضمن تزويد الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل.

ويشدد على أهمية رسم استراتيجية واضحة المعالم لمواجهة هذه الظاهرة يشارك فيها كل الجهات الحكومية المعنية، والقطاع الخاص، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.

حبر على ورق

أعلنت وزارة التعليم العالي مطلع العام تأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، وأصدرت توجيهات للجامعات بضرورة ربط البرامج الأكاديمية باحتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي والحد من البرامج التي تشكل عبئا على المجتمع التي تخرج مجاميع من الشباب لا يحصلون على عمل.

لكن هذه القرارات والتوجيهات ظلت حبراً على ورق ولم يتم تنفيذها لأنها كما يبدو قرارات عشوائية لا تستند لبيئة عمل سليمة تساعد على إنجاحها وتفعيلها.

ويرى خبراء أهمية فعالية البرامج الجامعية بأن تتضمن مقررات دراسية وبرامج تدريب تساعد الشباب على اكتساب مهارات العصر مثل مهارات تقنية المعلومات والعمل الجماعي والتواصل الفعال مع الآخرين، واكتساب إحدى اللغات الحية وتأسيس المشاريع الصغيرة.

ويشير مختصون في المناهج الأكاديمية بجامعة صنعاء أن مؤسسات التعليم العالي يجب أن تكون ديناميكية في أدائها وفي طرح برامجها وبحيث تغلق المجالات التي لا يحتاجها السوق أو يقلص القبول فيها، وتفتح برامج جديدة فرضها السوق والقيام بوضع برامج تدريب تسهم في إعادة تأهيل الخريجين الذين لم تتوفر لهم فرص العمل للتأهل في مهن جديدة سواء بالشراكة مع الحكومة أو منظمات المجتمع المدني أو المؤسسات الدولية الداعمة.

> **جلال: حان الوقت لرفع مستوى المنتج التعليمي بما يتناسب مع متطلبات المجتمع**

> **الماوري: مناهج تقليدية تركز على الكم دون الكيف .. ومخرجات رديئة لايتقبلها سوق العمل**

معايير دقيقة

يدعو الدكتور جلال الدميني أستاذ المنهجية الأكاديمية في التنمية الإنسانية بكلية الآداب بصنعاء الى رفع مستوى المنتج التعليمي بما يتناسب مع متطلبات المجتمع، وهي عملية تتطلب تطبيق عدد من المعايير والمواصفات المحددة على جميع عناصر العملية التعليمية، بحيث تكون وثيقة الصلة بالحياة، وقادرة على الوفاء باحتياجاته الحالية والمستقبلية، بحيث تتطابق المخرجات مع المواصفات التي وضعت لها، وتلبي حاجات كل من الإدارة التعليمية والمدرسة بعناصرها المختلفة والمجتمع.

ويضيف أن اليمن قد قطعت شوطاً لا بأس به في نشر التعليم العالي في ربوع الجمهورية والانتقال إلى مرحلة الاهتمام بجودته من خلال التركيز على متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع بما يمكن الشباب الانخراط في سوق العمل بنجاح.

ويؤكد أن المناهج التعليمية الحديثة يجب أن تنعكس في امتلاك الخريجين مهارات تمكنهم من تأسيس مشاريعهم الخاصة بقدر معقول من الدعم الحكومي أو البنوك المحلية.

ويشير إلى أن مقياس النجاح في مؤسسات التعليم لا يرتكز على كمّ الخريجين وإنما أيضاً في جودتهم وفي مدى قدرتهم على تأسيس مشاريعهم الخاصة التي يمكن أن تدر عليهم الدخل والمساهمة في النهوض بالمجتمع.

وبحسب الدكتور جلال فإن نظام الجودة والاعتماد المدرسي يعد أحد الأساليب الحديثة لتحسين نوعية التعليم في المدرسة والارتقاء بمستوى الأداء في عصر يتسم بالمنافسة وسرعة تدفق المعلومات وتطور المعرفة، وهو ضرورة ملحة تمليها متغيرات الحياة المعاصرة، ودليل عملي لتقويم تميز المؤسسات التعليمية بين أقرانها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

فجوة عميقة

تحقيق ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية قد يصعب مقارنتها بالمؤسسات الإنتاجية أو الصناعية أو التجارية أو الزراعية، وذلك لأن الأسس التي تتحكم بالقياس والمواصفات لكل منها تختلف من مجال إلى آخر، فالتعليم بنظر الدكتور الدميني قيمة تعتمد على العقل والفكر بشكل أساسي، ولذلك فإنه يرتبط كثيرا بالجانب الفكري والروحي والقيمي عند الإنسان إضافة إلى ارتباطه بالجانب المادي والعلمي والمعرفي الامر الذي يؤكد حاجة جودة التعليم لمناهج تناسب تطورات العصر ومؤثرات العولمة وتطور الاحتياجات المجتمعية والتغيرات الحاصلة في سوق العمل، ولهذا نلاحظ هذه الفجوة العميقة بين المناهج التعليمية المتردية التي تدرس في مؤسسات التعليم المحلية وبين كل ما يحصل حولنا من تطورات في شتى المجالات.

ويقول ان الجودة في المؤسسات التعليمية لها معنيان مترابطان احدهما واقعي، والآخر معنوي وهو ما تفتقدهما مؤسساتنا التعليمية، فجودة التعليم بمعناه الواقعي يعنى التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز مؤشرات ومعايير حقيقية متعارف عليها، أما الجانب المعنوي فيرتكز على مشاعر وأحاسيس متلقي الخدمة التعليمية كالطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع، وهذان الجانبان ينبغي أن تقيسهما معايير الجودة بشكل دقيق وشامل باستخدام أدوات قياس مناسبة لكل من العميل الداخلي ويقصد به الطالب والمعلم وكل القائمين على العملية التعليمية، والعميل الخارجي ويقصد به أولياء الأمور والمجتمع وسوق العمل، وذلك بهدف إيجاد خدمات أرقى تتناسب مع متطلبات التنمية وتستجيب للمتغيرات العالمية.